دولة فلسطين

وزارة شؤون المرأة

ورقة حول

"المشاريع الزراعية التي ترأسها نساء:

كرافعة لتمكين المرأة الفلسطينية"

كانون الأول-٢٠٢٤

المحتويات

تقديم ٣

ملخص ٤

١. أهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني ٦

٢. واقع عمل النساء في القطاع الزراعي ٦

٣. أوضاع الأسر الفلسطينية التي ترأسها نساء وتوجهها للمشاريع الزراعية ٨

٣-١ الأوضاع الاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في الضفة الغربية ٨

٣-٢ مصادر الدخل للأسر الفلسطينية: مساهمة قطاع الزراعة في الدخل الاسري ١٠

٤. الحيازات الزراعية ١١

٤-1 هيمنة الحيازات الفردية مقابل ضعف الحيازات الأسرية..... ١٣

٤-٢ التحديات التي تعيق امتلاك النساء للأراضي الزراعية..... ١٦

٥. التعاونيات الزراعية ١٧

٦. التحديات والعوائق أمام المشاريع الزراعية التي ترأسها نساء ١٩

٦-١ الاحتلال الاسرائيلي ١٩

٦-٢ صعوبة الوصول إلى التمويل..... ٢٥

٦-٣ قلة توفر الموارد المائية ومشاكل فنية تتعلق بالري..... ٢٥

٦-٤ بعد المزرعة عن مكان السكن ٢٦

٦-٥ المستوى التعليمي للنساء المزارعات وقدرتهن على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة ٢٧

٦-٦ صعوبة الحصول على المستلزمات الزراعية ٢٧

٦-٧ نقص البيانات..... Error! Bookmark not defined.

٧. الجهود الوطنية لدعم المشاريع الزراعية النسوية ٢٩

٨. تجارب عربية ناجحة في مجال المشاريع الزراعية التي تقودها نساء ٣٣

٩. التوصيات ٣٤

١٠. قائمة المصادر والمراجع ٣٨

تقديم

يمثل القطاع الزراعي في فلسطين أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، حيث يرتبط بشكل مباشر بتأمين الغذاء وتعزيز صمود الفلسطينيين على أراضيهم في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي الذي يسعى إلى السيطرة على الأرض وما فيها من موارد. ورغم تراجع مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي خلال العقود الثلاثة الأخيرة بسبب ممارسات الاحتلال الاسرائيلي، إلا أنه يظل صمام الأمان بالنسبة للفلسطينين وللنساء على وجه الخصوص. ومن هذا المنطلق تولي وزارة شؤون المرأة اهتماماً خاصاً في المشاريع الزراعية التي ترأسها نساء، ادراكاً منها لدور هذه المشاريع في تمكين النساء اقتصاديا وتحقيق الأمن الغذائي لهن ولاسرهن، وتسعى الوزارة بالتعاون والتنسيق مع الشركاء الحكوميين والمؤسسات ذات العلاقة في القطاع الخاص والأهلي لتقديم كافة أشكال الدعم للنساء والرائدات في مجال الزراعة في مختلف المجالات، وتقديم الدعم اللازم لتسهيل وصولهن إلى الموارد وتملك الأراضي بما يحقق نمو هذه المشاريع واستدامتها.

وعليه فقد جاء إعداد هذه الورقة التي تهدف إلى تسليط الضوء على واقع المشاريع الزراعية النسوية، والحيازات الزراعية على نحو خاص، واستعراض أبرز التحديات التي تواجهها النساء الرائدات في مجال العمل الزراعي، مثل القيود الإسرائيلية، وضعف البنية التحتية، وصعوبات في الحصول على التمويل ومستلزمات الانتاج الزراعي.

وزيرة شؤون المرأة

منى الخليلي

الملخص:

يشكل القطاع الزراعي ركيزة أساسية للاقتصاد الفلسطيني، حيث ساهم تاريخياً بما يصل إلى ٣٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي قبل عام ١٩٩٣، إلا أن هذه النسبة تراجعت إلى ٦٪-٧٪ خلال العقد الأخير، وإن ذلك كانت نتيجة للقيود الإسرائيلية المفروضة على الأراضي والمياه، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذا القطاع مازال ملاذاً للنساء الفلسطينيات وأسرهن وخاصة في المناطق الريفية، ويعتبر أداة لتعزيز الأمن الغذائي وتثبيت الفلسطينيين في أراضيهم. وتمثل النساء النسبة الأكبر من العاملين في هذا القطاع، ويساهمن في انتاج نحو ٧٠٪ من الغذاء، وعلى الرغم من ذلك فإن معظمهن يعملن في مشاريع عائلية بدون أجر.

تسلط الورقة الضوء على المشاريع الزراعية التي تديرها وترأسها نساء وبالتركيز على الحيازات الزراعية النسوية على نحو خاص، حيث تمثل النساء ٧.٧٪ فقط من الحائزين الزراعيين في فلسطين، في حين تمتلك النساء حوالي ١٥٪ فقط من الأراضي الزراعية، وقد شكل ذلك عائقاً أمام حصول على التمويل اللازم للمشاريع الزراعية، نظرًا لأن ملكية الأرض تعتبر شرطًا أساسيًا لضمان الحصول على القروض. من ناحية أخرى، تتركز الحيازات الزراعية النسوية في مناطق مثل الخليل ونابلس، بينما تُعتبر مناطق الأغوار الأقل من حيث ملكية النساء للأراضي.

وتسلط الورقة الضوء على التحديات التي تواجه المشاريع الزراعية النسوية والتي من أهمها وأكثرها صعوبة الاحتلال الإسرائيلي، إذ أدى الاحتلال إلى تدمير أكثر من ٧٥٪ من القطاع الزراعي في غزة والبنية التحتية اللازمة لهذا القطاع من أراضي وموارد مائية وثروة سمكية وماشية وغيرها.

وفي الضفة الغربية، عمد الاحتلال الاسرائيلي إلى تقييد وصول المزارعين – ومنهم النساء– إلى الأراضي الزراعية في الضفة الغربية من خلال سياسات مثل بناء الجدار العازل ومصادرة الأراضي، وفرض الاغلاقات، ونصب الحواجز العسكرية، والسيطرة على الموارد المائية، هذا بالاضافة إلى اعتداءات المستوطنين على المزارعين وترهيبهم ومنعهم من قطف محاصيلهم الزراعية ونهبها وخاصة في موسم الزيتون. كل ذلك انعكس على الانتاجية لهذا القطاع، أدى إلى زيادة التكاليف

التي يتحملها المزارعون، الأمر الذي أضعف قدرة منتاجتهم على المنافسة ولحق بهم خسائر كبيرة، مما يفسر التراجع الكبير في مساهمة هذا القطاع سواء في التشغيل أو في الناتج المحلي الاجمالي.

كما سلطت هذه الورقة الضوء على تحديات أخرى تواجه المشاريع الزراعية التي تديرها وترأسها نساء والتي منها: افتقار القوانين الزراعية إلى مراعاة احتياجات النساء، وغياب حماية قانونية لهن في العمل الزراعي. وصعوبات في توفير التمويل اللازم للمشاريع الزراعية، حيث يتم الاعتماد على التمويل الذاتي بالنسبة لمظعم المشاريع النسوية. إضافة إلى قلة الوراد المائية والتي تسيطر اسرائيل على ما نسبته ٨٥٪ منها في الضفة الغربية، وتمنع المزارعين من استغلال أي منابع مائية أو حفر اية أبار للإستفادة منها في ري مزروعاتهم وتفرض قيوداً مشددة على حصولهم على مدخلات الإنتاج الزراعية كالأسمدة، الاعلاف، الأشتال، والحيوانات.

كما أن تدني المستوى التعليمي لدى معظم العاملات في قطاع الزراعة شكل عائقاً أمام قدرة هؤلاء النساء على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة وتعلم أساليب متقدمة في مختلف مراحل العمل الزراعي.

وتطرقت الورقة أيضاً إلى الجهود الوطنية التي تبذل من قبل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وخاصة وزارة الزراعة والتي تعمل من خلالها على دعم المشاريع التي ترأسها نساء من خلال اتخاذ سياسات عدة، مثل إعفاء المحاصيل الزراعية من الضرائب، وإطلاق برامج ريادية بميزانيات تصل إلى ٣.٩ مليون شيقل، وتنفيذ مشاريع تنموية تشمل النساء والشباب، كما أُطلقت جوائز للتميز النسوي وبرامج تدريبية لتطوير مهارات النساء في الزراعة والتسويق. ورغم أهمية هذه المشاريع إلا أن هناك حاجة للمزيد من الجهود لدعم تلك المشاريع، واتخاذ السياسات التي تضمن استمراريتها، ومنحها التأمينات والتعويضات عند تعرضها لكوارث طبيعية أو حروب. وكذلك توفير الحماية للنساء العاملات في هذا القطاع سواء كن عاملات بأجر أو صاحبات مشاريع.

كما تقدمت بمجموعة من التوصيات كان منها: تطوير برامج تمويل ميسرة مخصصة للنساء المزارعات، وزيادة المخصصات الحكومية لدعم المشاريع الزراعية النسوي، وتعديل القوانين لتعزيز حقوق النساء في الميراث وتملك الأراضي، وتحسين البنية التحتية الزراعية، بما في ذلك شبكات الري والتخزين، وتشجيع النساء على إنشاء التعاونيات الزراعية والاستفادة من وفورات الحجم.

١. أهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد الفلسطيني

يعد القطاع الزراعي في فلسطين أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث يُشكل حلقة وصل حيوية بين الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية. من الناحية الاقتصادية، يساهم هذا القطاع في توفير فرص عمل لحوالي ٦.٢٪ من القوى العاملة الفلسطينية (الاحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٢)، مما يخفف من معدلات البطالة المرتفعة، خاصة في المناطق الريفية. كما يُعتبر القطاع الزراعي مصدر دخل رئيسي للعديد من الأسر، ما يسهم في تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر في المجتمعات الزراعية المهمشة. هذا وعلى الرغم من تراجع مساهمته في الاقتصاد من ٢٥٪ –٣٥٪ في بداية التسعينات إلى ما لايزيد على ٧٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٤. وقد شكل الاحتلال الاسرائيلي وممارساته الرامية للسيطرة على الأراضي الزراعية وسلخ الانسان الفلسطيني عن أرضه السبب رئيسي وراء هذا التراجع طيلة الثلاثة عقود الماضية.

إلا أن هذا القطاع يُعد قطاعاً هاماً في تحقيق الأمن الغذائي، حيث يوفر نسبة كبيرة من الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان الفلسطينيين. ويقلل بذلك من الاعتماد على الواردات الغذائية التي قد تكون مكلفة أو غير متوفرة بسبب القيود المفروضة على التجارة. لذلك يلعب هذا القطاع دوراً استراتيجياً في تحقيق الاكتفاء الذاتي الفلسطيني، وهو أمر بالغ الأهمية في ظل ظروف الاحتلال الإسرائيلي.

أما من الناحية السياسية، يتجاوز دور القطاع الزراعي كونه مجرد مصدر دخل أو غذاء، ليُصبح أداة لتعزيز الصمود الفلسطيني في وجه محاولات السيطرة الإسرائيلية على الأرض. تعتبر الأراضي الزراعية هدفاً رئيسياً للإستيطان الاسرائيلي، حيث يسعى الاحتلال إلى مصادرة مساحات واسعة منها، خاصة في المناطق المصنفة "ج" وفق اتفاق أوسلو، لذلك يمثل الاستثمار في القطاع الزراعي الفلسطيني أحد أهم الأولويات الاستراتيجية التي تهدف إلى تثبيت الفلسطينيين على أراضيهم وتعزيز مقاومتهم للتهجير القسري.

٢. واقع عمل النساء في القطاع الزراعي

وفقا للبيانات الرسمية فإن قطاع الزراعة يسهم في تشغيل نحو ٦٪ من القوى العاملة، وصلت تشغيل هذا القطاع للنساء إلى ٥.٤٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٤، وهذا يشكل تراجعاً عما كانت عليه

هذه النسبة خلال السنوات السابقة، حيث كانت قد وصلت إلى خلال الأعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١. وفي المناطق الريفية وصلت نسبة تشغيل الأناث في هذا القطاع على وجه التحديد نحو ١٤.٦٪. وبلغ معدل الأجر اليومي للعاملين في قطاع الزراعي نحو ٩٢ شيكل باليوم[١].

شكل١: استيعاب قطاع الزراعة للعمالة من الذكور والإناث خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠٢٤

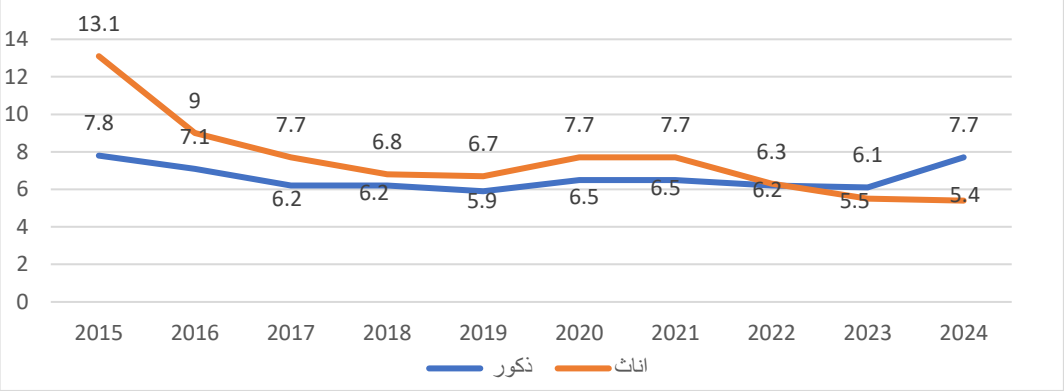

المصدر: مسح القوى العاملة – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، سنوات مختارة

فيما تشير المعلومات الصادرة عن اتحاد العمل الزراعي وتقارير FAO إلى انه حوالي ٨٤-٨٧٪ من العمالة في هذا القطاع هي من النساء، بسبب توجه الرجال للعمل في مهن ووظائف ذات دخول أعلى. كما أن معظم النساء يعملن دون أجر، لذا يصنف هذا النوع من العمالة على أنه عمالة غير منظمة، مما يعني أنهن يعملن في مشاريع أسرية. بينما تشارك ٢٪ منهن فقط في التعاونيات الزراعية. وعلى الرغم من أن النساء يساهمن في إنتاج ٧٠٪ من الغذاء، لكنهن يعانين من نقص الحماية القانونية وضعف الوصول إلى الموارد بسبب العادات والتقاليد والسيطرة الإسرائيلية على الأراضي والمياه. ومعظم النساء يفتقرن إلى ملكية العائدات المالية. وهذه المشكلة تواجه النساء الريفيات على وجه الخصوص إذ أنه يلقى على كاهلن أعباء إضافية وهي المشاركة في الزراعة وتربية الحيوانات وإدارة شؤون المياه والنظافة المرتبطة بعمل المزرعة دون أن يعود عليها بدخل تستطيع أن تتملكه أو تتحكم به. وغالباً ما يقتصر إنتاج النساء على احتياجات الأسرة بدلاً من المبيعات التجارية، لكن الرجال يسيطرون على عمليات التسويق والمبيعات وهذا يعكس تقسيم العمل بين الجنسين.

[١] البيانات الخاصة بالعام ٢٠٢٣ هي للربع الثالث ٢٠٢٣، والمتعلقة بعام ٢٠٢٤، فهي تغطي الربع الثاني ٢٠٢٤، وهي خاصة بالضفة الغربية فقط وفقا لما هو متوفر في البيانات الصحفية المنشورة على الصفحة الرسمية للجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. اما الاجر للعاملين في قطاع الزراعي فانه في البيانات الاخيرة لا يوجد تفاصيل حول معدل اجر النساء في هذا القطاع.

٣. أوضاع الأسر الفلسطينية التي ترأسها نساء وتوجهها للمشاريع الزراعية

في فلسطين يوجد نحو مليون أسرة، ١٢.٣٪ من هذه الأسر في الضفة الغربية هي أسر ترأسها نساء في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة بلغت هذه النسبة نحو ١١.٦٪، وذلك وفقاً لبيانات العام ٢٠٢٣. مما يعني أنه يوجد ما يزيد على ٨٣٤٠٠ امراة في الضفة الغربية فقدت المعيل لأسرتها لأي سبب كان، سواء بالوفاة الطبيعية، أو الاستشهاد، أو الاعتقال، أو الاصابة أو المرض الذي أقعده عن العمل، أو الاعاقة أو الطلاق، وغيرها من الأسباب، الأمر الذي جعل هؤلاء النساء يتولين مسؤولية رعاية أسرهن وتوفير الاحتياجات.

جدول ١: الأسر الفلسطينية التي ترأسها نساء (٢٠٢٣)

	نسبة الأسر التي ترأسها نساء	عدد الأسر التي ترأسها نساء
الضفة الغربية والقدس -٢٠٢٣	١٢.٣٪	83,443
قطاع غزة -٢٠٢٣ قبل الحرب	١١.٨٪	44,823
فلسطين		128,266

المصدر: تم احتساب أعداد الأسر بناءً على البيانات الصادرة عن الاحصاء الفلسطيني المتعلقة بعدد الأسر الفلسطينية ونسبة الأسر التي ترأسها نساء للعام ٢٠٢٣ وفقاً للاحصاءات المنسورة في تقرير المرأة والرجل (٢٠٢٣).

تواجه هذه الأسر العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر سلباً على مستوى معيشتها، وخاصة إذا كانت لا تملك دخلاً مستقراً، مما يجعلها من بين الفئات الأكثر عرضة للفقر، وفقاً لتقرير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام ٢٠٢٣[٢]، تُظهر البيانات أن معدلات الفقر بين أفراد هذه الأسر تفوق تلك المسجلة في الأسر التي يرأسها ذكور، وعلى الرغم من أن مصادر الدخل لهذه الفئة تتسم بالتنوع، إلا أنها تعتمد بشكل كبير على المساعدات والتحويلات، في ظل محدودية الفرص الاقتصادية الإنتاجية، مثل المشاريع الزراعية والمشاريع الأسرية.

٣-١ الأوضاع الاقتصادية للأسر التي ترأسها نساء في الضفة الغربية

يشير التقرير الصادر عن الاحصاء الفلسطيني (٢٠٢٣) إلى أن الأسر التي ترأسها نساء تعاني من معدلات فقر أعلى مقارنة بالأسر الأخرى، حيث بلغت نسبة الفقر بين أفراد هذه الأسر حوالي ١١.٩٪

[٢] مسح انفاق واستهلاك الاسرة (٢٠٢٣): الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣.

في عام ٢٠٢٣، مقارنة بـ ١١.٥٪ بين الأسر التي يرأسها ذكور، وكانت الفجوة أكبر في مؤشر الفقر المدقع الذي يبلغ بين الأسر التي ترأسها نساء ٧.٩٪ مقارنة بـ ٤٪ للأسر التي يرأسها رجال.

جدول ٢: الفقر بين الأسر الفلسطينية التي ترأسها نساء في الضفة الغربية (٢٠٢٣)

	معدل الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع
الأسر التي ترأسها نساء	١١.٩	١.٤	٧.٩
الأسر التي يرأسها ذكور	١١.٥	٠.٧	٤

المصدر: مسح انفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣.

وتعاني الأسر التي ترأسها نساء من محدودية في الإنفاق والاستهلاك مقارنة بالأسر الأخرى، حيث تركز هذه الأسر على تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والمسكن، وينعكس ذلك في ارتفاع نسبة الإنفاق على الضروريات، مقابل انخفاض الإنفاق على الجوانب الترفيهية والتعليمية.

جدول ٣: متوسط انفاق واستهلاك الأسر الشهري بالدينار الأردني في الضفة الغربية –٢٠٢٣

	الاسر التي يرأسها رجال	الاسر التي ترأسها نساء	الفجوة
الانفاق النقدي على مجموعات الطعام	402.9	224	80%
الانفاق النقدي على غير الطعام	707.7	345.1	105%
الانفاق النقدي الكلي	1341.8	642.8	109%
الاستهلاك الكلي	1333.1	775.1	72%

المصدر: مسح انفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣.

تعكس هذه البيانات فجوة ملحوظة بين الأسر التي يرأسها رجال وتلك التي ترأسها نساء في الانفاق والاستهلاك، فالأسر التي يرأسها رجال ينفقون نسبة أكبر من الأسر التي ترأسها نساء سواءً على الطعام أو على السلع الأخرى من غير الطعام، حيث بلغت الفجوة في الانفاق النقدي الكلي ١٠٩٪. وهذا يعكس أن النساء تواجه تحديات أكبر تتعلق بتوفير دخل مستقر، كما الحصول على فرصة عمل أيضاً مستقرة

في سوق عمل يتسم بأنه ضعيف وصغير وقدرته على خلق فرص محدودة بشكل كبير. وأن اتساع هذه الفجوة فيما يتعلق بالانفاق على الطعام يعكس تراجعاً في الأمن الغذائي للنساء وأسرهن.

أما اتساع الفجوة فيما يتعلق بالإنفاق على المجموعات السلعية من غير الطعام فإنها تعكس التحديات التي تواجه النساء والتي تحد من قدرتهن على انفاق الأموال على خدمات الصحة والتعليم والخدمات الترفيهية.

٣-٢ مصادر الدخل للأسر الفلسطينية: مساهمة قطاع الزراعة في الدخل الاسري

تُظهر البيانات المتعلقة بمصادر الدخل للأسر الفلسطينية وبما فيها الأسر التي ترأسها نساء والبالغة نسبتها ١٢.٣٪، بأن المصدر الرئيسي للدخل هو الأجور والرواتب من القطاع الخاص والبالغة نسبته ٢٧٪، والذي يمثل المشغل الأكبر للشباب والخريجين، لكن هذا القطاع يواجه تحديات كبيرة تتمثل في ضعف الاستثمارات لعدم توفر بيئة استثمارية مناسبة بشكل رئيسي. فيما شكل العمل في القطاع العام مصدراً للدخل بالنسبة نحو ١٢٪ من الأسر. وقد اتسمت رواتب الموظفين بالتذبذب والانقطاع لفترات من الزمن بسبب قرصنة الاحتلال الاسرائيلي لإيرادات السلطة الفلسطينية من المقاصة والتي يتم الاعتماد عليها بشكل رئيسي لدفع رواتب الموظفين.

فيما مثل العمل في إسرائيل المصدر الثاني للدخل (٢٣٪)، ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى أن المسح شمل العام ٢٠٢٣ ما قبل الحرب، فيما شكلت التحويلات والمساعدات نسبة كبيرة تصل إلى ١٩٪ من دخل الأسرة، هذا بالإضافة إلى التحويلات المالية من أفراد الأسرة العاملين في الخارج. وعلى الرغم من أن هذه المساعدات تُعد شريان حياة للكثير من الأسر وخاصة تلك التي تعيلها نساء، إلا أنها تبقى مصدر دخل غير مستدام، حيث يتأثر حجم هذه المساعدات بالظروف الاقتصادية والسياسية.

أما قطاع الزراعة الذي يعد من أكثر القطاعات أهمية وحيوية، والذي كان تاريخياً من القطاعات الانتاجية الهامة، إلا أنه لم يعد يشكل إلا نسبة ضئيلة من دخل الأسر الفلسطينية بما فيها الأسر التي ترأسها نساء، إذ لم تزيد على ٣٪، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى السيطرة الاسرائيلية على الأراضي الزراعية وموارد المياه، مما أدى إلى تراجع مساهمة هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي.

ورغم انخفاض نسبة الأسر المعتمدة على المنح من الهيئات الدولية، إلا أنها تلعب دوراً مهما في تحسين الظروف المعيشية لتلك الأسر.

شكل٢: مصادر الدخل للاسر الفلسطينية في الضفة الغربية –٢٠٢٣

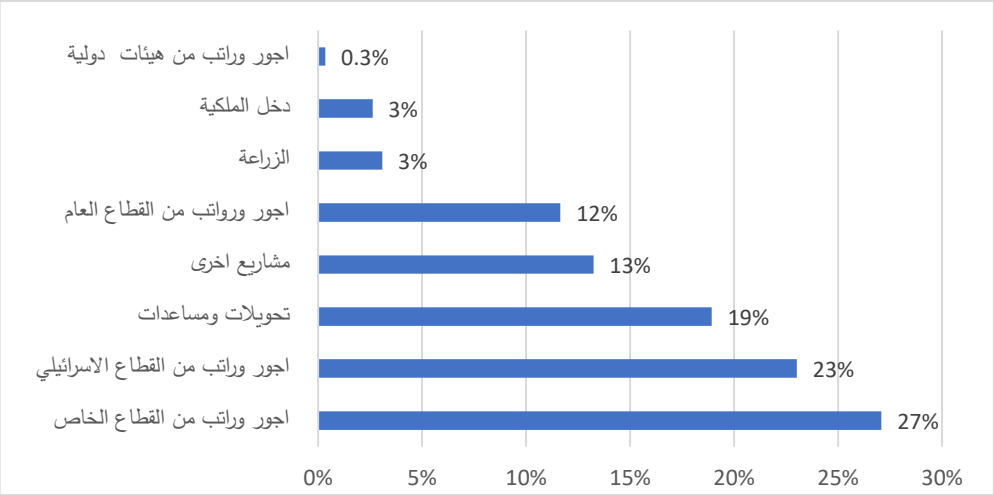

المصدر: مسح انفاق واستهلاك الأسر الفلسطينية في الضفة الغربية – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٣.

٤. الحيازات الزراعية

في فلسطين تعتبر الحيازة الزراعية [٣] عاملاً مهماً من عوامل الانتاج الزراعي، وتكشف البيانات الصادرة عن التعداد الزراعي (2021) عن فجوة كبيرة بين الذكور والاناث في موضوع الحيازة الزراعية. وحيث أن عدد الحائزين الزراعيين في فلسطين قد بلغ ١٣٧٩٨٥ نسمة، ٨٤٪ من هذه الحيازات في الضفة الغربية.

أما بخصوص نسبة الاناث من مجموع الحائزين فهي لا تتجاوز ٧.٧٪، أي أن عدد النساء الحائزات قد بلغت نحو ١٠٨٠٩ حيازة في فلسطين، منها ٨٨٧٨ حيازة في الضفة الغربية.

شكل ٣: عدد الحيازات الزراعية للنساء في الضفة الغربية حسب المحافظة ٢٠٢١/٢٠٢٢

[٣] يعرف الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الحيازة الزراعية بانها" وحدة اقتصادية للانتاج الزراعي تخضع لادارة واحدة، وتشمل جميع رؤوس الماشية الموجودة فيها وكل الاراضي المستغلة كليا أو جزئيا لاغراض الانتاج الزراعي بغض النظر عن المسمى أو الشكل القانوني أو الحجم وقد تدار من قبل شخص أو اكثر من قبل اسرة أو عشيرة. وقد تتكون ارض الحيازة من جزء واحد أو اكثر ، تقع في تجمع واحد أو اكثر من التجمعات المنفصلة بشرط ان تشترك اجزاء الحيازة في نفس وسائل الانتاج مثل العمالة أو المباني أو الالات أو حيوانات الجر"

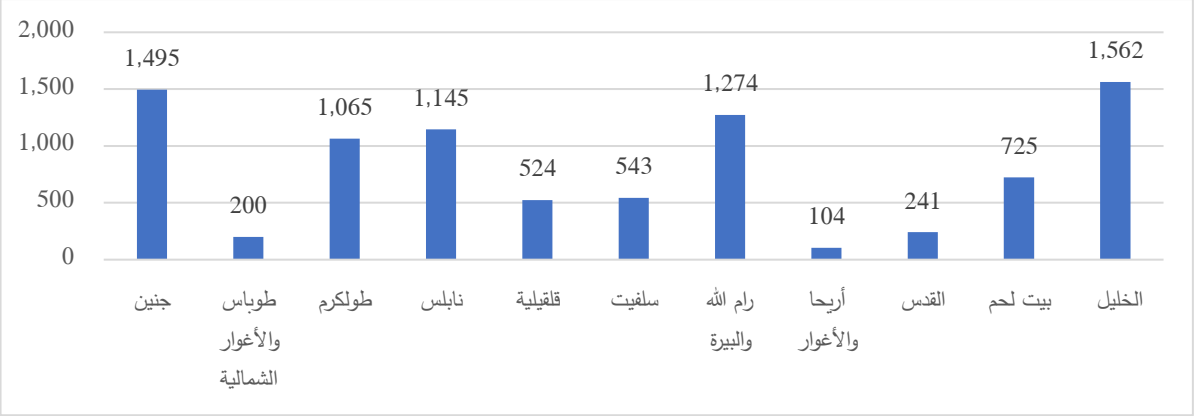

المصدر: التعداد الزراعي – الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، ٢٠٢٢/٢٠٢١

تتركز الحيازات الزراعية للنساء بشكل أكبر في كل من الخليل ونابلس ورام الله والبيرة، فيما تعتبر مناطق الاغوار الشمالية وطوباس وأريحا من أقل المدن من حيث حيازة الإناث لموارد الانتاج الرزاعية.(التعداد الزراعي–٢٠٢١).

وحيث أن تعزيز الحيازة الزراعية للنساء يعزز من استقلالهن الاقتصادي ويعزز مشاركتهن في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وخاصة إذا ما تملكت مدخلات الانتاج الزراعي وخاصة الأرض. وفي المقابل فإن عدم قدرة النساء على الحصول على حيازات أو امتلاك الأرض فان ذلك يقلل من فرص مشاركتهن في الجميعات والتعاونيات الزراعية التي تلعب دوراً هاما في تحسين ظروف العمل الزراعية وتعمل على زيادة الدخل للمنتسبات إليها، وكذلك فإن ذلك يحد من قدرتهن على الحصول على التمويل نظراً لأن ملكية الأرض تعتبر شرطاً أساسياً لضمان القروض من قبل العديد من المؤسسات المالية، مما يضعف قدرتهن على الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية وتحسين الانتاج.

شكل٤: الحيازات الزراعية حسب الجنس (٢٠٢٢/٢٠٢١)

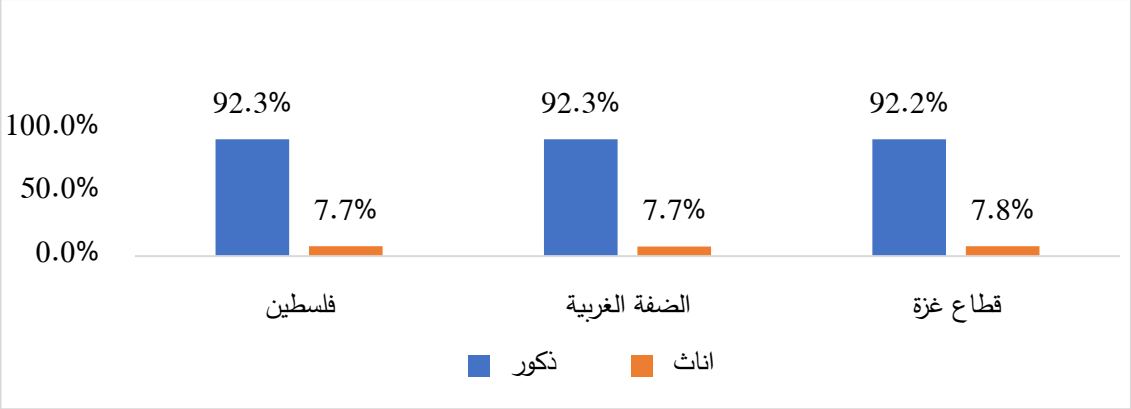

المصدر: التعداد الزراعي– الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، ٢٠٢١

٤-1 هيمنة الحيازات الفردية مقابل ضعف الحيازات الأسرية

أما من حيث طبيعة الكيان القانوني للحيازات الرزاعية فالملاحظ فيه هيمنة الحيازات الزراعية الفردية (حوالي ٨١٪). مقابل ضعف الحيازات الأسرية التي لا تتجاوز ١٣٪، سواء كانت تتبع لأسر ترأسها نساء أو رجال، وذلك يؤدي إلى تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة، تعرقل تطور هذا القطاع الحيوي.

جدول ٤: عدد وتوزيع الحيازات الزراعية في فلسطين حسب الكيان القانوني للحائز ٢٠٢٠/٢٠٢١

	عدد الحيازات	فرد	شراكة	أسرة [٤]	غير ذلك
فلسطين	140,568	81.0%	5.8%	13.0%	0.3%
الضفة الغربية	115,814	81.1%	5.7%	12.9%	0.3%
قطاع غزة	24,754	80.7%	5.9%	13.1%	0.2%

المصدر: التعداد الزراعي– الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، ٢٠٢١

١. الأبعاد الاقتصادية:

تُعد الحيازات الفردية صغيرة الحجم، وغالباً ما تدار بموارد محدودة، مما يعيق القدرة على الاستثمار في التقنيات الحديثة مثل الريّ بالتنقيط، الميكنة الزراعية، والبذور المحسنة. هذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية مقارنة بالحيازات الأسرية الأكبر التي تتمتع بقدرة أكبر على التوسع والاستثمار. على سبيل المثال، في

[٤] لا يتوفر معلومات مفصلة حسب جنس رب الأسرة

المغرب، تُساهم الحيازات الأسرية الكبيرة بشكل فعّال في زراعة الحبوب وتربية الماشية، حيث تستغل الأراضي بشكل جماعي لتحسين الإنتاجية باستخدام تقنيات حديثة، مما يزيد من دخل الأسر الريفية (منظمة الزراعة الدولية FAO، ٢٠٢٤) [٥].

في المقابل، تواجه الحيازات الفردية في فلسطين صعوبات في الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية بسبب ضعف الكميات المنتجة وصعوبة تحقيق معايير الجودة المطلوبة. إن هذه القيود تقلل من فرص التصدير وتضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية مقارنة بمنتجات الدول المجاورة مثل الأردن، التي نجحت في تحسين صادراتها الزراعية عبر استثمارات حكومية في التعاونيات الزراعية، مما ساهم في تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الدخل الوطني[٦].

٢. الأبعاد الاجتماعية:

ومن الناحية الاجتماعية فإن الحيازات الفردية تتركز على نطاق ضيق يخدم فرداً أو أسرة صغيرة، مما يحد من تأثيرها على التنمية الريفية وتوفير فرص العمل في المجتمعات المحلية. في حين أن الحيازات الأسرية، التي تعتمد على التعاون بين أفراد الأسرة، تُعزز من التكافل والاستقرار بين المجتمعات الريفية.

على سبيل المثال، في تونس، تعتبر الحيازات الأسرية جزءً مهماً من البنية الزراعية، حيث تدار الأراضي بشكل تعاوني بين أفراد الأسرة، مما يساهم في تحقيق التنمية الريفية وتقليل معدلات الهجرة من الريف إلى المدن. تساهم هذه الحيازات في زراعة الزيتون، الذي يمثل مصدراً رئيسياً للدخل في المناطق الريفية التونسية[٧]

٣.الأبعاد السياسية:

تعد الحيازات الفردية أقل قدرة على الصمود أمام التحديات السياسية والاقتصادية، مثل القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الوصول إلى الأراضي والمياه في فلسطين. تتمتع الحيازات الأسرية، من ناحية أخرى، بمرونة أكبر وقدرة على مواجهة الأزمات من خلال توزيع الأعباء والمخاطر.

---

[٥] وضع المرأة في النظم الزراعية والغذائية (٢٠٢٤)، منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، روما.

[٦] مشروع نجاحها لتمكين الرياديات الفلسطينيات في القطاع الزراعي | فسحة | عرب ٤٨

[٧] ورقة حقائق حول واقع وتحديات العمل الريادي النسوي في القطاع الزراعي بقطاع غزة، Gaza Urban and Peri-Urban Agriculture Platform (GUPAP، ٢٠٢١

في لبنان على سبيل المثال، يواجه المزارعون تحديات مشابهة نتيجة للصراعات والاضطرابات السياسية، إلا أن التعاونيات الزراعية والحيازات الأسرية الكبيرة تساعد في تعزيز قدرة المزارعين على الصمود والاستمرار في الإنتاج الزراعي، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي المحلي.

أما بخصوص ملكية النساء للموارد الزراعية وخاصة الأراضي الزراعية والمياه، فتؤكد دراسات عدة منها دراسة FAO 2023 والأمم المتحدة (٢٠٢٢)[٨]، بأن وجود تفاوت كبير بين الجنسين في ملكية الموارد وإمكانية الوصول إليها شكل أحد أهم التحديات التي تواجه النساء صاحبات المشاريع الزراعية، حيث أن ذلك يؤثر سلباً على فرصها للحصول على القروض بسبب الافتقار إلى الضمانات الإئتمانية، أو يؤدي إلى فرض معدلات فائدة مرتفعة أعلى بكثير من القروض التي يحصل عليها الرجال.

إن عدم المساواة بين الجنسين في مجال الملكية الزراعية، وتمتع الرجال بقدرة أكبر في الوصول إلى موارد المياه وامتلاك الأراضي أدى إلى تهميش النساء وخاصة فيما يتعلق بقدرتهن على الوصول إلى موارد المياه، وكان من أبرز ما توصلت إليه هو الغياب الملحوظ لما تعانيه النساء من صعوبات في الوصول إلى الموارد اللازمة للزراعة وخاصة المياه مقارنة بالرجال، الذين يتمتعون بقدرة أكبر على الوصول إلى موارد المياه.

ومن الأسباب الرئيسية وراء وجود فجوة كبيرة بين الرجال والنساء في ملكيتهما للأراضي الزراعية هو عدم حصول النسبة الأكبر من النساء الفلسطينيات على حقهن في الميراث، ففي دراسة مسحية نفذتها جميعة المرأة العاملة في عام ٢٠٢٠ حول ملكية النساء للأراضي والموارد الزراعية توصلت إلى ما يلي:

١. ٧٦.٣٪ من قطع الأراضي الزراعية هي مملوكة للرجال، أي أن النساء لا تملك إلا ١٥٪ و ٧.٣٪ هي ملكية مشتركة، و١.٣٪ من الأراضي هي ملك لأنثى من خارج العائلة.
٢. تملك النساء ٥٪ فقط من المعدات غير الآلية.
٣. ملكية المعدات الآلية هي للرجال (٩٣.٢٪).
٤. أقل من ٥٪من النساء أفدن أنهن قمن بتسجيل الأراضي باسمائهن مقابل ٩٤.٥٪ سجلت باسماء الذكور

[٨] التجارة والتنمية في دولة فلسطين من منظور النوع الاجتماعي (٢٠٢٢)، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية.

٥. ١٠.٥٪ فقط من النساء يمتلكن الماشية أو الدواجن حصريًا، حيث يمتلك أفراد الأسرة الذكور الغالبية العظمى منها.

٤-٢ التحديات التي تعيق امتلاك النساء للأراضي الزراعية

أولاً: التحدي الثقافي:

يواجه عمل النساء الريفيات في قطاع الزراعة العديد من التحديات منها ما هو ثقافي يتعلق بالحواجز الثقافية والاجتماعية وسيطرة الثقافة الذكورية التي تعتبر أنه على المرأة أن تنقل ممتلكاتها عند الزواج من عائلة آخرى إلى أهلها، وغالباً ما تواجه النساء وصمة اجتماعية وضغوطاً عائلية تثنيهن عن المطالبة بميراثهن أو امتلاك الأراضي، الأمر الذي يجعل الكثر من النساء الريفيات يمتنعن عن المطالبة بحقوقهن بسبب مخاوف من الانفصال عن أسرهن أو احتمالية تعرضهن للعنف، بما في ذلك التهديدات المتعلقة بنزاعات الميراث. كما أن عدم إدراك العديد من النساء لحقوقهن القانونية فيما يتعلق بالميراث وملكية الممتلكات من العوامل التي تحد من مطالبة النساء بحقوقهن.

وفي دراسة (السروجي،٢٠١٦) التي استهدفت ٧٦٦٦ سيدة ذات حيازة زراعية خالصة للمرأة، أبرزت الدراسة أنه على الرغم من الدور الكبير الذي يلقى على كاهل المرأة في قطاع الزراعة من حيث العمل والانتاج، إلا أنها لا تتمتع إلا بالقليل من الفوائد والامتيازات والحقوق، وأشارت الدراسة إلى أن ٧٢٪ من النساء يحرمن من حقوقهن في ميراث الزوج للعاملات في الثروة النبايتة، و١٠٠٪ ممن يعملن في الثروة الحيوانية.

ثانياً: العقبات الاجرائية والاقتصادية

رغم أن حق المرأة في الميراث هو حق مكتسب بموجب الشرع والقانون، إلا أن ضعف انفاذ القوانين يشكل عقبة أمام حصول النساء على حقوقهن، فتنفيذ هذه القوانين مازال غير فعال بسبب غياب الرقابة أو بسبب ضعف آليات التنفيذ، مما يجعل أغلبية النساء محرومات من حقوقهن الشرعية في الميراث. في حين أن جهل الكثير من النساء بحقوقهن من جهة وعدم معرفتهن بكيفية المطالبة بتلك الحقوق، يحرمهن من هذه الحقوق ويجعلهن عرضة للاستغلال من قبل أقاربهن من الذكور، فمنهم من يلجأ لتسجيل الممتلكات باسماء الذكور قبل وفاة المورِث.

فيما تشكل الإجراءات القانونية التي تتسم بأنها تستغرق وقتاً طويلاً ومعقداً، يجعل النساء يترددن في متابعة قضاياهن للحصول على حقوقهن وإن كن مدركات لتلك الحقوق.

كما أن ارتفاع التكاليف المترتبة على متابعة هذه القضايا لدى المحاكم وغيرها من جهات الاختصاص يشكل عقبة هامة بالنسبة للكثير من النساء الساعيات للمطالبة بحقوقهن، وخاصة ممن لا يتوفر لديهن مصدر دخل ثابت وهن النسبة الأكبر (١٧٪ فقط هي نسبة النساء المشاركات في القوى العاملة). لذلك فإن تمكين المرأة اقتصادياً أمر في غاية الأهمية اذ يقلل اعتمادهن على الأسرة ويعطيها أدوات القوة التي تمكنها من المطالبة في حقوقها.

ثالثاً: الاحتلال الاسرائيلي

إن الممارسات الاسرائيلية الرامية إلى السيطرة على الأراضي الزراعية والموارد اللازمة لعملية الانتاج الزراعي وأهمها المياه تشكل عائقاً أمام امتلاك النساء للأراضي والوصول إلى الموارد واستغلالها. هذا بالإضافة إلى اعتداءات المستوطنين التي منعت المزارعين ومنهم النساء من الوصول إلى أراضيهن، بل وشكل تهديداً خطيراً على حياتهن، مما منع الكثير من المزارعات من التوجه إلى أراضيهن وأجبرن على جعل أفراد آخرين يتولون مهمة العناية بالأرض وقطف المحاصيل مما زاد من التكلفة وخفض الإنتاجية.

٥. التعاونيات الزراعية

تعتبر التعاونيات الزراعية في أي بلد من النماذج الاقتصادية الناجحة، إذ تساهم في تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز الاستدامة. وهي تعد مثالاً على كيفية تعزيز العمل الجماعي في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وتلعب دوراً أساسياً في دعم المشاريع الأسرية وخاصة الزراعية كونها تشكل مصدراً للدخل والغذاء وفرص العمل وتحديداً للنساء والشباب.

وفي ظل ما يواجهه القطاع الزراعي في فلسطين من قيود يفرضها عليه الاحتلال الاسرائيلي كمصادرة الأراضي والمورد، فإن التعاونيات تعتبر نموذجاً للتصدي لهذه السياسات وذلك من خلال ما تقوم عليها مبادئها من تكاتف للجهود وتعاون وشراكة بين جميع الأطراف المشاركين في العملية الانتاجية، حيث انها تساعد على تحسين مستوى الدخل من خلال تقليل تكاليف الإنتاج وزيادة العوائد عبر التسويق الجماعي، كما أنها تعمل على خلق فرص عمل للنساء والشباب في المشاريع والأنشطة الزراعية وبذلك تعزز دورهم في التنمية الاقتصادية. ومن جانب آخر تعمل على تعزيز الأمن الغذائي

للأسر وذلك من خلال تركيزها على الإنتاج الزراعي المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد من خلال استصلاح الأراضي الزراعية، فعلى سبيل المثال تعاونية "أرض اليأس" ساهمت في زيادة مساحة الأراضي المزروعة من ١.٥ دوم إلى ٣٥ دونم (مواطن، ٢٠٢١)[٩]، كما أن التعاونيات الزراعية تركز على تنويع المحاصيل الزراعية الأساسية مما يسهم في تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية في تلبية الاحتياجات الأساسية. ومن جانب آخر فان التعاونيات الزراعية تعتمد في كثير من الحالات على تقنيات الزراعة العضوية مما يعمل على تحسين جودة الغذاء ويزيد من قيمته الغذائية.

ووفقاً للتقرير السنوي الصادرة عن هيئة العمل التعاوني(٢٠٢٣) بلغت نسبة التعاونيات الزراعية من اجمالي التعاونيات في فلسطين ٤٥٪، حيث بلغ عددها ب ٣١٩ تعاونية زراعية، منها ١٦٦ تعاونية عاملة و معظمها في الضفة الغربية وموزعة على النحو التالي:

جدول ٥ :عدد التعاونيات الزراعية في الضفة الغربية –٢٠٢٣

المحافظة	عدد التعاونيات الزراعية
جنين	٢٠
طوباس	١٦
طولكرم	١٢
نابلس	١٧
قلقيلية	٧
سلفيت	١٠
القدس	٧
بيت لحم	٨
الخليل	٢٥
اريحا والاغوار	١٢
رام الله والبيرة	١٦
غزة	١٦
المجموع	١٦٦

ورغم أهمية التعاونيات الزراعية في تمكين النساء اقتصادياً وفي ضمان الأمن الغذائي لهن ولأسرهن، إلا أن عددها ما زال قليل جداً ومساهمتها محدودة، حيث لم يتجاوز عدد التعاونيات الزراعية النسوية ١٤

[٩] العزة ، علاء واخرون (٢٠٢١): التعاونيات في فلسطين: بطالة الشباب، والفقر واللامبالات والتعليم العالي، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الانسان، جامعة بيرزيت.

تعاونية، منها ٩ تعاونيات عاملة. فيما بلغ عدد العضوات في الجميعات التعاونية الزراعية ١٧٨٥ امراة مشكلة ١٧٪ من مجموع العضوات في جميع التعاونيات. ووفقاً لنفس التقرير فإن قطاع الجمعيات التعاونية يواجه العديد من التحديات والتي تعيق عملها وتحد من التوسع فيها أو تحد من زيادة عدد النساء اللواتي يتوجهن إلى العمل التعاوني في القطاع الزراعي، وأبرز تلك التحديات: القيود التي يفرضها الاحتلال على استغلال الاراضي والموارد الزراعية حيث يقوم بمصادرتها، والقيود التي يفرضها على التنقل بين المناطق مما يشكل عائقاً أمام تسويق المنتجات الزراعية.

إضافة إلى ضعف التشريعات والقوانين والأنظمة التي تتعلق بتنظيم عمل التعاونيات، وغياب نظام ضريبي يعفي التعاونيات من الرسوم الباهظة أو يتعامل معها بطريقة تمييزية.إضافة إلى نقص الخبرات والوعي بأهمية العمل التعاوني وغياب الدعم الفني والارشاد والموارد اللازمة لتوظيف التكنولوجيا المتقدمة في المشاريع التعاونية الزراعية.

٦. التحديات والعوائق أمام المشاريع الزراعية التي ترأسها النساء

٦-١ الاحتلال الاسرائيلي

يعتبر الاحتلال الاسرائيلي من أكبر التحديات التي تقف عائقاً أمام تطور قطاع الزراعة في فلسطين وأمام المشاريع الزراعية التي ترأسها النساء على نحو خاص وفي هذا المحور نستعرض أبرز التداعيات على انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في حق هذا القطاع والعاملين والعاملات فيه وخصوصاً بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣.

- **تدمير اسرائيل للقطاع الزراعي في قطاع غزة في ظل حرب الإبادة**

كان يسهم قطاع غزة بنحو ثلث الناتج المحلي الاجمالي وكان يسهم قطاع الزراعية بنحو ١١٪ من الناتج. قبل العدوان الحالي على قطاع غزة، وكان قطاع الزراعة يسهم في توفير ٤٤٪ من حاجات السكان من المنتجات الزراعية، وشكلت نسبة الصادرات الزراعية ٥٥٪ من مجمل الصادرات في العام ٢٠٢٢. إلا أن العدوان الاسرائيلي المستمر على قطاع غزة أدى إلى تدمير نحو ٧٥٪ هذا القطاع، وقضى على المشاريع الزراعية التي كانت تديرها وتملكها النساء. مما فاقم من أزمة الغذاء وأدى إلى انعدام الامن الغذائي وفاقم من أزمة الجوع بين سكان القطاع.

اظهر تقرير صادر عن مكتب منظمة الأغذية والزراعة الاقليمي للشرق الأدنى وشمال افريقيا الصادر بتاريخ ٣ اكتوبر ٢٠٢٤ وبناءً على بيانات الأقمار الصناعية لغاية الأول من سبتمبر ٢٠٢٤ فقد أشارت إلى:

١. تضرر ٦٧.٦ % من الأراضي الزراعية في غزة أي ما يعادل ١٠,١٨٣ هكتاراً، مقارنة بـ ٥٧.٣ في المائة (٨,٦٦٠ هكتاراً) في أيار و٤٢.٦٪ (٦٦٩٤ هكتاراً) في شباط ٢٠٢٤. وبشكل أكثر تحديداً، تضرر ٧١.٢٪ من البساتين والأشجار، و٦٧.١٪ من المحاصيل الحقلية، و٥٨.٥٪من الخضروات.
٢. توجد في خان يونس أكبر مساحة من الأراضي الزراعية المتضررة (٢,٥٨٩ هكتاراً أو ٦١.٥٪)، في حين سجلت محافظة شمال غزة أعلى نسبة من الأضرار بحسب المحافظة (٧٨.٢ %).
٣. أشارت صور الأقمار الصناعية إلى أن آثار المركبات الثقيلة، والهدم، والقصف، وغيرها من التأثيرات الناجمة عن النزاع قد ألحقت أضراراً كبيرة بالبنية التحتية الزراعية في غزة، حيث تضرر إجمالي ١,١٨٨ بئراً زراعية (٥٢.٥٪) و٥٧٧.٩ هكتاراً من الدفيئات (٤٤.٣٪).
٤. تعرّض ميناء مدينة غزة لأضرار بالغة، حيث دمرت معظم قوارب الصيد.
٥. نفق ما يقرب من ٩٥٪ (حوالي ١٥٠٠٠ رأس) من الماشية، وذبحت جميع العجول تقريباً.
٦. تم الإبلاغ عن خسائر فادحة في قطاع الدواجن، حيث لم يبقى حياً سوى ١٪ (حوالي ٣٤,٠٠٠ رأس) منها. كما توقف إنتاج الدواجن التجاري إلى حد كبير، حيث اقتصرت معظم العمليات الآن على الإنتاج الأسري للاستهلاك الذاتي.

إن هذه المعطيات تعكس الواقع الصعب الذي تعيشه النساء وأسرهن كعاملات في قطاع الزراعة وكمستهلكات للمنتجات الزراعية، ويهدد بتفاقم خطر المجاعة وخاصة في مناطق شمال غزة.

❖ **انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي لقطاع الزراعة في الضفة الغربية**

مصادرة الأراضي الزراعية ومنع الوصول إليها: وهذه سياسة يتبعها الاحتلال الاسرائيلي منذ العام ١٩٤٨ ضمن سياسة الاستعمار الاحلالي. أشار تقرير صادر عن FAO إلى أن ممارسات الاحتلال، مثل مصادرة الأراضي وبناء الجدار العازل، أدت إلى خسارة الفلسطينيين لأكثر من 35% من الأراضي

الزراعية في الضفة الغربية. هذا الانكماش في الأراضي الزراعية يحد من إنتاج المحاصيل، وخصوصاً المحاصيل الأساسية مثل الزيتون والقمح.

وقد ارتفعت وتيرة مصادرة الأراضي الزراعية بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣. حيث بلغ مساحات الأراضي التي تم الاستيلاء عليها منذ ثلاثة عقود نحو ٥٢ ألف دونم في الضفة الغربية، وقد ازدادت وتيرة مصادرة الأراضي الزراعية بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ مستغلين ظروف الحرب والعدوان وعلى جميع أماكن الوجود الفلسطيني.[١٠] ويذكر أن هذه الممارسات لم تستهدف المناطق المصنفة (ج) فقط وإنما تستهدف لمناطق المصنفة (ب) أيضاً.

- **انشاء الاحتلال الاسرائيلي لمناطق عازلة:** كما قام الاحتلال بانشاء مناطق عازلة حول المستوطنات من خلال مجموعة من الأوامر العسكرية كما هو الحال بالنسبة لمستعمرة (رفافا) المقامة على أراضي المواطنين في محافظة سلفيت، إذ أنها تمنع وصول المواطنيين إلى ٣٨٤ دونما، وبؤرة حراشة المقامة على أراضي المواطنين في المزرعة الغربية في محافظة رام الله تمنع وصول المواطنين إلى ٥٢٥ دونما. كما أن الحواجز العسكرية منعت المزارعين والمزارعات من الوصول إلى أراضيهم وقطف الزيتون مما أدى إلى تراجع الإنتاج من هذا المحصول.

وتشير التقارير الصادرة عن OCHA أيضاً إلى أن قيود التنقل في القرى والمناطق المحاصرة في بعض المناطق مثل طوباس ونابلس، أجبر المزارعون على التنقل لمسافات طويلة عبر حواجز عسكرية وطرق بديلة للوصول إلى أراضيهم، وهذه العوائق تجبر النساء على تقليل زياراتهن إلى أراضيهن أو يلجأن إلى الاعتماد على أفراد آخرين لإتمام المهام اليومية، مما يضعف من إشرافهن المباشر على الأنشطة الزراعية ويؤثر سلباً على الإنتاجية والجودة، ويزيد من التكلفة.

- **اقتلاع الأشجار:** بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٢٣، اقتلعت القوات الإسرائيلية والمستوطنون أكثر من ٢.٥ مليون شجرة، وفقاً لتقارير منظمة الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) حوالي ٨٠٠.٠٠٠ شجرة زيتون، التي تعدّ رمزاً اقتصادياً وثقافياً هاماً، تم تدميرها أو اقتلاعها خلال هذه الفترة.

[١٠] تقرير بعنوان:" الاستيطان بعد ٧ اكتوبر: مصادرة ٥٢ ألف دونم وأكثر من ١٦ ألف اعتداء" تاريخ النشر ٧-اكتوبر ٢٠٢٤ على الرابط: الاستيطان بعد ٧ أكتوبر: مصادرة ٥٢ ألف دونم وأكثر من ١٦ ألف اعتداء (alquds.co.uk)

تدمير هذه الأشجار يزيد من انعدام الأمن الغذائي ويؤثر على معيشة المزارعين، حيث تمثل زراعة الزيتون 25–30% من إجمالي الإنتاج الزراعي الفلسطيني.

بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ تم استهداف أشجار الزيتون بشكل ممنهج حيث تم رصد عمليات اعتداء على كثر من ٩٦٠٠ شجرة من خلال الحرق، والاقتلاع، والتسميم، كما قام الاحتلال بهدم ٢٤١ منشأة زراعية منذ السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ .

سياسة التهجير العرقي والاعتداءات على المزارعين والمزارعات: ازدادت وتيرة هذه السياسات وتصاعدت حدتها بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣ ، وكانت منطقة الأغوار من أكثر المناطق تعرضاً لهذه الهجمات. وتشكل منطقة الأغوار حوالي ٥٠٪ من المساحات المزروعة في الضفة الغربية ويعتمد عليها نحو ١٠٠ ألف فلسطيني بشكل مباشر كمصدر رئيسي للدخل (الأونكتاد، ٢٠٢٣) وفي حالة استمر التوسع الاستيطاني هناك فإنه من المتوقع أن يخسر الفلسطينيون ٦٠٪ من ناتجهم الزراعي السنوي مما ينذر بانهيار الاقتصاد وارتفاع معدلات الفقر والبطالة بشكل أكبر مما هو عليه الحال، وستكون النساء من أكثر الفئات تضررا كونهن الأكثر هشاشة والأل تحملاً لهذه الصدمات بسبب محدودية مصادر الدخل وارتفاع معدلات الفقر بينهم بشكل أكبر، وتدني نسبة الملكية بينهم ومحدودية وصولهن للموارد الطبيعية.

"فالأغوار ليست مجرد أراضٍ زراعية، وإنما هي خط الدفاع الأول عن السيادة الوطنية والاقتصاد الفلسطيني، والسيطرة عليها تعني التحكم في ٤٠٪ من الموارد المائية في الضفة الغربية" (الأونكتاد، ٢٠٢٣)، وفقدان الأغوار يعني فقدان مصدر رئيسي للمياه والزراعة، ما يهدد الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني، ويجعل المنطقة محوراً أساسياً في الصراع السياسي المستمر، **وينعكس أيضاً على عمل النساء في تلك المناطق ويؤدي إلى افقادهن مصدر دخلهن الرئيسي من العمل في قطاع الزراعة.**

وفقاً لتقارير حقوقية تم تهجير أكثر من ٣٠ تجمعاً فلسطينياً بين تشرين الأول، وكانون الأول من العام ٢٠٢٣، ما أدى إلى نزوح مئات العائلات (مؤسسة الحق، ٢٠٢٣؛ تقرير الأمم المتحدة، ٢٠٢٣). ولا تهدف هذه الهجمات إلى تقويض الزراعة والرعي فحسب، بل تسعى أيضاً إلى إفراغ الأغوار من سكانها الفلسطينيين وتحويلها إلى منطقة استيطانية خالصة، حيث تم الاستيلاء على ٦٠٪ من الأراضي الزراعية

في الأغوار منذ بداية عام ٢٠٢٣، إمّا عن طريق المصادرة المباشرة، وإمّا من خلال إغلاق الأراضي بحجج أمنية واهية، وبالتالي منع أو تضييق الوصول إلى هذه الأرضي، وإمّا من خلال زيادة الخطر على الوصول إلى هذه الأراضي بفعل إرهاب المستوطنين (بتسيلم، ٢٠٢٣). وقد جعلت السياسات الاسرائيلية في الاغوار ٧٠٪ من المزارعين والمزارعات هناك غير قادرين على الوصول إلى أراضيهم خلال موسم الحصاد.

- **اعتداءات المستوطنين على المزارعين:** فمنذ اكتوبر ٢٠٢٣ ولغاية اكتوبر ٢٠٢٤ نفذ المستوطنون وبمساندة الجيش الاسرائيلي نحو 16,663 اعتداء، استهدف أراضي وممتلكات الفلسطينيين، مما شكل عائقاً إضافياً أمام النساء المزارعات من مختلف مناطق الضفة الغربية والقدس، وفقاً لتقارير صادرة عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان[١١]

- **السيطرة على الموارد المائية:** تسيطر اسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال على نحو ٨٥٪ من الموارد المائية في الضفة الغربية، ويشكل ذلك أحد أهم العوائق أمام نمو وتطور قطاع الزراعة في فلسطين، كما أنها تفرض قيودًا صارمة على وصول المزارعين الفلسطينيين إلى المياه، بما في ذلك الحد من حفر الآبار أو الحصول على تصاريح لاستخدام المياه السطحية والجوفية، وتشكل هذه القيود تأثيراً مضاعفاً على النساء المزارعات اللاتي يعتمدن على موارد محدودة لتشغيل مشاريعهن الزراعية. وقد أدت القيود المفروضة على الحصول على المياه للري إلى تراجع الانتاجية الزراعية في تلك المنطقة بنسبة ٥٠٪ خلال النصف الاخير من عام ٢٠٢٣.

- **التهام الجدار العازل للأراضي الزراعية في الضفة الغربية، وقيود على وصول المزارعين إلى أراضيهم خلف هذا الجدار:** بلغ الطول الكلي لجدار الفصل العنصري ٧١٣ كيلو متر (بشقيه المبني والمخطط) يتغلغل ما نسبته ٨٥٪ من الجدار داخل أراضي الضفة الغربية ويعزل ٩٪ من أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس، وتعود ملكية الأراضي الزراعية الواقعة في "منطقة التماس" إلى ١٥٠ تجمع سكاني، يجبر أصحابها على تقديم طلبات تصاريح للوصول إلى أراضيهم ومحاصيلهم. ولا يستطعون الوصول إليها إلا عبر ٦٩ بوابة تسيطر عليها السلطات الاسرائيلية. وهناك ١١ ألف فلسطيني يعيشون في تلك المناطق وتتطلب عملية تنقلهم ترتيبات خاصة.

---

[١١] تقرير بعنوان:" الاستيطان بعد ٧ اكتوبر: مصادرة ٥٢ ألف دونم وأكثر من ١٦ ألف اعتداء" تاريخ النشر ٧-اكتوبر ٢٠٢٤ على الرابط: الاستيطان بعد ٧ أكتوبر: مصادرة ٥٢ ألف دونم وأكثر من ١٦ ألف اعتداء (alquds.co.uk)

إن إقامة هذا الجدار قوض سبل العيش لآلاف الأسر الفلسطينية –بما فيها الرجال والنساء – التي تعتمد على الرزاعة بسبب نظام البوابات والتصاريح التي تعيق وصول المزارعين والمزارعات إلى أراضيهم وأراضي الرعي في منطقة التماس. وفي كثير من الحالات ما يرفض الاحتلال الاسرائيلي منح المزارعين تلك التصاريح بحجة اخفاقهم في اثبات علاقتهم بأرضهم وبحج أمنية واهية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بين العامين ٢٠١٤ و٢٠٢١ انخفض عدد التصاريح التي يحصل عليها أصحاب الأراضي والعمال بنسبة ٧٧٪، الأمر الذي أسفر عنه تراجع إنتاج الأراضي الواقعة خلف الجدار بنسبة ٦٠٪ وذلك وفقاً لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة (OCHA)

وتعاني النساء اللواتي يمتلكن أو يحزن الأراضي الزراعية الواقعة خلف الجدار الفاصل من مشاكل كبيرة تتعلق بعدم القدرة على الوصول إلى أراضيهن سواء في أوقات الحصاد أو لاستصلاحها والعناية بها، ففي موسم قطف الزيتون لعام ٢٠٢٣، أغلقت البوابات الزراعية، مما تسبب في خسائر كبيرة للمزارعين والمزارعات. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من ٩٦,٠٠٠ دونم من الأراضي المزروعة بالزيتون في الضفة الغربية بقيت غير محصودة بسبب القيود الإسرائيلية، مع خسائر مالية تجاوزت ١٠ ملايين دولار، وانخفاض إنتاجية الزيتون بنسبة ٩٣٪ في بعض المناطق [١٢].

نتائج هذه الممارسات على تكلفة الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية (بصورة عامة):

- نتيجة لهذه السياسات، ارتفعت تكاليف الإنتاج الزراعي في فلسطين بنسبة تقدر بحوالي ٤٠٪–٦٠٪ مقارنة بما كانت عليه قبل عقدين، وفقًا لتقرير FAO أسباب هذه الزيادة تشمل القيود المفروضة على استيراد المعدات الزراعية، والمواد الخام، والأسمدة.
- إضافة إلى ذلك، فإن القيود على التنقل ونقل المنتجات تزيد من تكاليف النقل والتسويق. إذ أنه حوالي٦٠٪ من المنتجات الزراعية الفلسطينية تواجه صعوبات في الوصول إلى الأسواق المحلية والدولية بسبب الحواجز والإغلاقات الإسرائيلية
- تراجعت انتاجية الزيتون بنسبة ٩٣٪ كما سبق وأشرنا.

[12] Olive harvest 2023: hindered access afflicts Palestinian farmers in the West Bank | OCHA

٦-٢ صعوبة الوصول إلى التمويل

يعد ضعف قدرة النساء على الوصول إلى القروض الزراعية إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه المشاريع الزراعية التي ترأسها نساء، حيث تُعد الأرض الزراعية الضمان الأساسي للحصول على التمويل. ومع ذلك، تملك النساء فقط حوالي ٧٪ من الحيازات الزراعية في فلسطين، ونسبة من يتملكن أراضي زراعية لا تتجاوز ال ١٥٪، مما يحرمهن من ضمانات ضرورية للحصول على القروض اللازمة لتطوير مشاريعهن. هذا التفاوت يعكس التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تعيق تمكين النساء في هذا القطاع الحيوي.

هذا بالإضافة إلى غياب منتجات مالية موجهة للنساء المزارعات، حيث أن العديد من البرامج التمويلية لا تأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء، مثل قروض منخفضة،الضمانات، أو التمويل الجماعي، كما تفتقر النساء خصوصًا في المناطق الريفية إلى المعرفة بالفرص التمويلية المتاحة وإجراءات الحصول عليها، مما يزيد من فجوة الدعم المالي بين الجنسين في القطاع الزراعي. (السروجي ، ٢٠١٦)[١٣]

ووفقاً لهذه الدراسة فإن النسبة الأكبر من النساء تعتمد على التمويل الذاتي (٨٨٪) الذي هو محدود للغاية وغير مستدام، في حين أن نسبة من يحصلن على قروض زراعية من مؤسسات تمويل زراعية لم تتجاوز ١٠٪، وأن ٢٪ فقط اقترضن من البنوك.

٦-٣ قلة توفر الموارد المائية ومشاكل فنية تتعلق بالري

مشكلة نقص أو قلة توفر مياه الري واحدة من أبرز التحديات التي تواجه المشاريع الزراعية النسوية في فلسطين، وفقاً لما ورد في دراسة (السروجي، ٢٠١٦) فإن هذا النقص يشكل عائقاً أمام زيادة الإنتاجية

[١٣] السروجي ، فتحي (٢٠١٦): سبل النهوض بواقع ودور المرأة في القطاع الزراعي الفلسطيني، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"– رام الله

ملاحظة: لقد تم الاعتماد على هذه الدراسة كونه لا يوجد دراسة احدث منها تستهدف هذه الفئة من النساء اللواتي هن الفئة المستهدفة في هذه الورقة. وهناك حاجة ماسة لتحديث هذه الدراسة الهامة لتحديد التغيرات التي حدثت منذ تلك الفترة الى اليوم،علما ان كثيرا من هذه المشاكل ما زال يتم الحديث عنها وطرحها في العديد من اللقاءات والمناسبات التي ستم فيها نقاش المشاكل والتحديات التي تواجه النساء الرايدات سواء مع المؤسسات التي تمثل النساء او من خلال النساء انفسهن. ومع ذلك فتحديث الدراسة امر فيا غاية الاهمية.

ويؤثر بشكل مباشر على استدامة المشاريع الزراعية، خاصة تلك التي تعتمد عليها النساء بشكل رئيسي لتأمين دخل أسرهن.

كما أن السيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية هي السبب الرئيسي لهذه الأزمة. حيث تفرض اسرائيل قيوداً صارمة على وصول المزارعين الفلسطينيين إلى المياه، بما في ذلك الحد من حفر الآبار أو الحصول على تصاريح لاستخدام المياه السطحية والجوفية، هذه القيود تؤثر بشكل مضاعف على النساء المزارعات اللاتي يعتمدن على موارد محدودة لتشغيل مشاريعهن الزراعية.

ومن جهة ثانية فإن ضعف البنية التحتية لشبكات الري في المناطق الريفية يزيد من تعقيد المشكلة، مما يجبر النساء على اللجوء إلى وسائل ري مكلفة أو أقل كفاءة، مثل شراء المياه من مصادر بعيدة. ومن ناحية أخرى، تعاني العديد من النساء المزارعات من نقص المعرفة التقنية والموارد اللازمة لاعتماد تقنيات ري حديثة وأكثر كفاءة في استهلاك المياه، مثل الري بالتنقيط. هذا النقص يعزز الفجوة الإنتاجية بين المشاريع الزراعية النسوية والمشاريع الأكبر التي يقودها الرجال أو التي تتلقى دعماً مباشراً من مؤسسات دولية.

٦-٤ بعد المزرعة عن مكان السكن

إن بعد المزارع عن أماكن سكن النساء يؤدي إلى زيادة الأعباء المرتبطة بالتنقل، مثل الوقت والجهد والتكلفة. وهذا البعد يجعل النساء أقل قدرة على متابعة أعمالهن الزراعية يوميًا، مما يؤثر على الإنتاجية. ومما يزيد من تعقيد هذه المسألة هو أن النسبة الأكبر من النساء العاملات في القطاع الزراعي يعملن في مزارع ليست ملكاً لهن، بل يعملن كعاملات غير مأجورات ضمن الحيازات الأسرية، مما يزيد من تعقيد مسألة التنقل.

كما أن الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش الاسرائيلية تمثل عقبة كبيرة أمام تنقل النساء خاصة في المناطق المصنفة "ج" والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة كما سبق وأشرنا في المحور السابق، حيث أن هذه القيود تجعل التنقل من السكن إلى المزرعة يستغرق وقتاً أطول ويزيد من تكاليف النقل، مما يشكل عبئاً إضافياً على النساء اللواتي غالباً ما يعتمدن على الموارد المحدودة.

إضافة إلى ذلك تؤدي القيود المفروضة على التنقل إلى تقليل فرص النساء في الاستفادة من الإرشاد الزراعي أو التدريبات التقنية التي تُجرى غالباً في مواقع بعيدة عن مزارعهن.

٦-٥ المستوى التعليمي للنساء المزارعات وقدرتهن على استخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة

أشارت الاحصائيات إلى أن النسبة الأكبر من النساء العاملات في الزراعة يمتلكن تعليماً أساسياً أو أقل (بما لا يقل عن ٧٥٪ من المزارعات) مما يحد من قدرتهن على الإطلاع على التقنيات الجديدة والممارسات الزراعية الحديثة، وعلى فهم المعلومات التقنية التي يمكن أن تعزز من إنتاجيتهن، مثل طرق الزراعة المستدامة أو أساليب التسويق الرقمي للمنتجات الزراعية. كما أظهرت دراسة (السروجي ، ٢٠١٦)

كما أظهرت الدراسة أن أقل من ١٠٪ من النساء المزارعات تلقين تدريبًا على استخدام التكنولوجيا الحديثة، هذا النقص في التدريب يشمل تقنيات الري بالتنقيط، استخدام المعدات الزراعية الميكانيكية، أو تطبيقات الهواتف الذكية لتحليل الإنتاجية والتسويق. قلة التدريب تمنع النساء من تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف، حيث أن النساء ذوات التعليم الأساسي فقط غالبًا ما يعتمدن على الطرق التقليدية للزراعة، مما يقلل من فرص تحسين الإنتاجية أو التعامل مع تقلبات السوق والمناخ. ضعف التعليم والتدريب يحصر النساء في أدوار تقليدية داخل الحقول الزراعية، دون القدرة على الابتكار أو استخدام التكنولوجيا لتعظيم القيمة المضافة للمحاصيل.

٦-٦ صعوبة الحصول على المستلزمات الزراعية

من التحديات والصعوبات التي تواجه النساء من صاحبات المشاريع الزراعية هو الوصول إلى مستلزمات الإنتاج مثل الأعلاف، البذور، الحيوانات، والأشتال. وهذه المشكلة ناتجة عن عدة عوامل، أهمها: القيود السياسية والاقتصادية، وهيمنة الوسطاء، وضعف الدعم الحكومي. ووفقاً لدراسة (السروجي، ٢٠١٦)[١٤] فإن ارتفاع تكاليف الأعلاف كان من أبرز الصعوبات التي تواجه النساء، إذ بلغت تكلفة الأعلاف في بعض المناطق ما يزيد على ٤٠٪ من إجمالي تكاليف الإنتاج الحيواني، الامر الذي يجعلها عبئاً كبيراً على النساء اللواتي يعملن في الزراعة الحيوانية. وهذا كان قد شكل عائقاً أمام استمرار حوالي ٨٨٪ من المشاريع الحيوانية وفقا لتلك الدراسة.

[١٤] تم الاستناد على هذه الدراسة في تشخيص الواقع والتحديات للعديد من الجوانب التي تواجه المشاريع الزراعية التي ترأسها نساء، نظرا لعدم توفر دراسة أحدث تناولت هذا الموضوع بتفاصيله كما تناولته هذه الدراسة التي نوصي بضرورة تحديثها لاهميتها.

فيما شكل نقص البذور المحسّنة عائقاً أمام ٦٥٪ من النساء المزارعات، مما يضطرهن للاعتماد على بذور محلية ذات إنتاجية منخفضة بسبب ارتفاع تكلفة البذور المحسّنة وصعوبة استيرادها نتيجة القيود الإسرائيلية.

فيما شكل الحصول على الحيوانات الزراعية مشكلة مقلقة بالنسبة لحوالي ٤٥٪ من النساء اللواتي شاركن في المسح الذي نفذه (السروجي، ٢٠١٦)، حيث ان هؤلاء النساء أفدن بعدم القدرة على شراء حيوانات جديدة لتحسين مشاريعهن نتيجة ارتفاع أسعارها وقلة التمويل المتاح. اضافة إلى ذلك تواجه النساء مشكلة في استيراد الحيوانات من الخارج، حيث ذكرن بأن الأسعار المحلية تزيد بنسبة ٢٠-٣٠٪ عن الأسعار العالمية.

أما بخصوص الأشتال الزراعية، فإن هناك ٧٠٪ من النساء ممن شملتهن العينة يعانين من نقص في الحصول على أشتال ذات جودة عالية بسبب ارتفاع أسعارها واعتماد السوق على التجار والوسطاء، الأمر الذي يزيد من التكلفة. وهناك ٦٠٪ من النساء أفدن بأنهن يواجهن تأخيرًا في توفير الأشتال الموسمية، مما يؤدي إلى خسائر في الإنتاج بسبب تأخر الزراعة.

كما أن غياب الدعم الحكومي والبرامج المساندة كانت مشكلة اجمعت عليها معظم النساء المزارعات ممن شملهن المسح في حينه، حيث أن نسبة من تلقين دعماً حكومياً أو برامج مساعدة للحصول على مستلزمات المشاريع الزراعية لم تتجاوز ما نسبته الـ ١٠٪. إلا أنه بمراجعتنا للانشطة والبرامج التي تقوم بها وزارة الزراعة حاليا نجد أن هناك العديد من المشاريع الزراعية التي تم تنفيذها وتستهدف المزارعين وخاصة في المناطق الأكثر هشاشة وتعرضاً لاعتداءات المتسوطنين وذلك لتعزيز صمود المزارعين فيها مثل طوباس والأغور.

٦-٧ نقص البيانات

من خلال مراجعتنا للأدبيات المتعلقة بموضوع عمل النساء في قطاع الزراعة لاحظنا أن البيانات المتعلقة بهذا القطاع وبالنساء غير محدثة، حيث أن آخر تعداد تم تنفيذه للزراعة كان في عام ٢٠٢١. إضافة لعدم وجود مؤشرات تتعلق بملكية النساء للأراضي وكذلك تتعلق بالمشاريع الزراعية التي ترأسها نساء إذ لا يوجد قاعدة بيانات تتعلق بهذه المشاريع سواء كانت مسجلة رسمياً أو تتبع القطاع غير المنظم. كما أن آخر دراسة ميدانية استهدفت عينة من صاحبات الحيازات الزراعية تعود

للعام ٢٠١٦، ونظراً لعدم وجود مسوح حديثة بخصوص الموضوع فقد استندنا على البيانات المتوفرة في عكس التحديات التي تواجه النساء المزارعات، والتي نعتقد بأنه ما زالت تواجه الكثير من تلك التحديات، ربما حصل اختلاف في حجم هذه التحديات من منطقة لأخرى بسبب الظروف السياسية المتغيرة، إلا أننا لا نستطيع تحديد طبيعة هذه الاختلافات إلا اذا تم تنفيذ دراسة آخرى تستهدف نفس الفئة، أو نفس خصائصها.

وبصورة عامة فقد شكل النقص في البيانات عائقاً أمامنا في تحديد ورصد الفجوات بشكل دقيق.

٧. الجهود الوطنية لدعم المشاريع الزراعية النسوية

على الرغم من وجود الكثير من التحديات التي تواجه المشاريع الزراعية التي ترأسها النساء إلا أن هناك أيضا الكثير من الدعم الذي توجهه الحكومات الفلسطينية المتعاقبة لتلك المشاريع، سواء من خلال الدعم المالي أو من خلال السياسات والقوانين التي يتم اتخاذها لتعزيز وتمكين النساء المزارعات وخاصة في المناطق الريفية، ونستعرض في هذا المحور أبرز تلك الجهود خلال الخمس سنوات الاخيرة التي تم بذلها للنهوض بالزراعة الفلسطينية وبالمشاريع الزراعية التي ترأسها نساء:

- أصدر مجلس الوزراء في الحكومة الثامنة عشرة قرارا بتخصيص قطعة أرض لانشاء مركز فلسطين لتمكين المرأة (تراث) والذي يخدم المرأة الريفية بشكل مباشر.
- أصدر مجلس الوزراء قراراً باعتبار منطقة الاغوار والمناطق المسماة (ج) مناطق أولوية تنموية، وتتولى لجنة وزارية تضم في عضويتها كل من (وزير الاقتصاد الوطني، ووزير الزراعة، ووزير العمل) صلاحية تحديد المناطق المعتمدة فيها للاستفادة من حزمة الحوافز الواردة في هذا القرار. وتستفيد المشاريع في المناطق ذات الأولوية التنموية من الحوافزظ الضريبية الورادة في القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٨، بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين وتعديلاته، وحافز ضريبي لمدة خمس سنوت حسب الشريحة السارية على المشروع استناداً لما ورد في القانون، على النحو الآتي: المشاريع الجديدة أو القائمة أو المطورة التي يتم تنفيذها ضمن نطاق المنطقة المعتمدة. والمشاريع المستفيدة من الحوافز الواردة في القانون التي تنقل نشاطها إلى المنطقة المعتمدة، كما تعامل جميع المشاريع ضمن نطاق المنطقة المعتمدة معاملة برامج التمويل المخصصة لتحفيز الشركات الصغيرة حسب قانون ضريبة الدخل وتعديلاته.

- تم العمل على إعفاء المحاصيل الزراعية من ضريبة القيمة المضافة بما يعزز من الإنتاج الزراعي والتنافسية الشهرية للمنتج الزراعي. وبخصوص الموارد المتحصلة من الاسترداد الضريبي البالغة ١٦٪ على مدخلات الإنتاج الحيواني يتم تحويل ٢٥٪ من قيمتها إلى الحساب الخاص بصندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية في شهر كانون الأول من كل سنة مالية، لتنفيذ أهدافه مهامه ويحول ٥٠٪ من قيمة الاسترداد الضريبي إلى صالح المزارع أو الشركة.
- اطلقت وزارة الزراعة عام ٢٠٢٢ برنامج مشاريع ريادية لتمكين الشباب الخريجين والخريجات وذلك لمدة عامين بموازنة مقدارها ٣.٩ مليون شيكل.
- تقوم وزارة الزراعة بالتنسيق مع المؤسسات الشريكة بإقامة معارض للمنتجات الزراعية النسوية في مختلف المحافظات لدعم تلك المشاريع.
- تم العمل على اطلاق جائزة التميز النسوية في قطاع الصناعات التراثية وقطاع الصناعات الغذائية، واستهدفت هذه الجوائز المنتجات النسوية الريفية، حيث فازت خمسة نساء ريفيات وإثنان من مشاريع الجمعيات.
- اطلاق برامج توعوية للنساء المزارعات وتدريبهن على استخدام التكنولوجيا في الزراعة العضوية والزراعة الآمنة والزراعة الحافظة.
- تم تأسيس صندوق التمكين الاقتصادي بقيمة ١٠٠ ألف دولار، وتم منح مشاريع نسائية تضررت من جائحة كورونا منح عينية، وبلغ نسبة المنح المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات في القطاع الزراعي نحو ٤٥٪.
- في سبيل تمكين النساء والفتيات لتعزيز استقلالهن الاقتصادي وحصولهن على الموارد فقد تم العمل على تنفيذ أعمال التسوية على الأراضي غير المسجلة على اسم مستحقيها خاصة في المناطق الريفية مما يساهم في زيادة ملكية النساء للأرض.

فيما يلي قائمة المشاريع التطويرية والخارجيه التي تستهدف نساء وشباب للعام ٢٠٢٣ بإشراف وتنفيذ وزارة الزراعه، الأمر الذي يدل على اهتمام وزارة الزراعة بتعزيز مشاركة النساء في القطاع الزراعي، وتوفير الدعم اللازم لتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً، لا سيما في المناطق الريفية والأكثر تضرراً من الاحتلال الإسرائيلي.

جدول٦: قائمة المشاريع التطويرية والخارجيه التي تستهدف نساء وشباب للعام ٢٠٢٣ باشراف وتنفيذ وزارة الزراعه

اسم المشروع	المواقع
تربية ورعاية المجترات الصغيرة	الضفة الغربية
تمكين الشباب والشابات الخريجين والرياديين من خلال مشاريع صغيرة مدرة للدخل	الضفه الغربية
مشروع تحسين سبل العيش	الضفه الغربية
مشروع زيادة منافع عمل النساء والشباب وصغار المزارعين كرواد تغيير في سلسلة القيمة للخضروات الطازجة	طولكرم , قلقيلية , جنين , طوباس في الاغوار الشمالية , غزة , شمال غزة , خان يونس
تطوير قطاع المجترات الصغيرة في فلسطين	الضفه الغربية
برنامج المساعدات الزراعية	فلسطين
دعم المجتمعات الفلسطينية الضعيفة والمتضررة للانتقال إلى نمو اقتصادي اكثر مرونة واستدامة وعداله في قطاع غزة ووادي الاردن وزيادة قدرتها على الصمود	قطاع غزة ، وادي الاردن
مشروع تعزيز قدرة المزارعين على الصمود من خلال تحسين الامن الغذائي للاسر الاكثر ضعفا في محافظات بيت لحم و نابلس و سلفيت – المناطق (ج)	بيت لحم , نابلس , سلفيت

المصدر: وزارة الزراعة الفلسطينية (٢٠٢٣)، تقرير غير منشور

ومنذ تولي الحكومة التاسعة عشر مهامها في نيسان ٢٠٢٤ قامت وزارة الزراعة بالعديد من المشاريع والأنشطة التي تستهدف المزارعين والمشاريع الزراعية وخاصة في المناطق المهمشة والمناطق الأكثر تعرضاً لاعتداءات الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين وخاصة مناطق الأغوار وطوباس، والقدس، وسلفيت ومن الأمثلة على هذه المشاريع:

- في الثامن عشر من ديسمبر تم اطلاق مشاريع زراعية بقيمة ٣.٣ مليون سيقل في محافظة القدس وتهدف هذه المشاريع إلى تعزيز صمود المزارعين الفلسطينين في محافظة القدس، وتشمل

هذه المشاريع حفر وانشاء آبار وتوزيع خزانات مياه سعة ١.٥ و٥ كوب، وتوريد شبكات مياه ذكية، وشق طرق زراعية، وتوزيع شوادر لتأهيل حظائر الثروة الحيوانية وموردي أعلاف وحقائب بيطرية لمربي الأغنام.[15]

- أعلنت وزارة الزراعة عن مجموعة من المشاريع التنموية والإغاثية بقيمة ٥.٣ مليون شيقل في محافظة سلفيت، وتشمل هذه المشاريع شق طرق زراعية، إنشاء آبار جمع زراعية، زراعة محاصيل حقلية، توزيع معدات تصنيع غذائي، توزيع شوادر لمربي الثروة الحيوانية، توزيع تنكات مياه، توزيع تطعيمات بيطرية، وتأهيل بيوت بلاستيكية، وغيرها من المشاريع التي من المتوقع أن يستفيد منها أكثر من ١٩٠٠ مزارع في المحافظة.[١٦]
- في العاشر من ديسمبر ٢٠٢٤ أعلنت أيضاً وزارة الزراعة عن اتفاقية مع التعاون الألماني GIZ

وهي اتفاقية تنفيذية لمشروع تعزيز سبل العيش في المناطق الريفية بتمويل من الحكومة الألمانية وهو بقيمة ٥ مليون يورو لمدة ثلاث سنوات، يهدف المشروع إلى دعم مبادرة الأمن الغذائي والمائي، وخاصة في مجالات تطوير وتنمية المحاصيل الحقلية والعلفية واستخدام المياه المعالجة في الزراعات العلفية[١٧].

- وبهدف مساعدة المزارعين على تسويق منتجاتهم إلى الأسواق الخارجية قامت الوزارة بتوقيع اتفاقيات تصدير المنتجات الزراعية كتلك التي تم توقيعها لتسويق منتجات زراعية من محافظة قلقيلية إلى الأسواق الخارجية بما يسهم بدعم المزراعين ودعم الاقتصاد المحلي.[١٨]

رغم أهمية الجهود المبذولة من قبل وزارة الزراعة وتشكل داعم رئيسي لهذا القطاع وللمشاريع الزراعية، إلا أنه من المهم أيضاً ايلاء اهتمام خاص بالمشاريع الزراعية التي ترأسها نساء، بحيث يتم استهدافها على نحو خاص، وذلك لتردي الوضع الاقتصادي التي تعاني منه النساء وخاصة في المناطق الريفية وارتفاع معدلات البطالة بينهن وبين الرجال من أفراد أسرهن بسبب اغلاق سوق العمل الاسرائيلي. وليكون لهذه الجهود أثر أكبر لا بد وأن يتم تنسيقها ما بين وزارة الزراعة وجميع

[15] دولة فلسطين - وزارة الزراعة - الموقع الرسمي

[١٦] دولة فلسطين - وزارة الزراعة - الموقع الرسمي

[١٧] دولة فلسطين - وزارة الزراعة - الموقع الرسمي

[١٨] https://www.moa.pna.ps/news/483?utm_source=chatgpt.com

المؤسسات العاملة في هذا القطاع سواء مؤسسات خاصة مثل مؤسسات الاقراض الزراعي وشركات توريد الأدوات الزراعية وشركات الاستيراد والتصدير، ومنظمات أهلية مثل الإغاثة الزراعية ولجان العمل الزراعي وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بحيث تحصل المشاريع الزراعية على خدمات متكاملة.

٨. تجارب عربية ناجحة في مجال المشاريع الزراعية التي تقودها نساء

نستعرض في هذا المحور بعض التجارب الناجحة لبعض دول الجوار في مجال المشاريع الزراعية التي تقودها نساء والتي كان منها ما يلي:

- مبادرة "النساء الريفيات" في الأردن: هذه المبادرة تدعم النساء الريفيات من خلال توفير التدريب على أساليب الزراعة المستدامة والتكنولوجيا الحديثة. تمكنت بعض المشاركات من تحسين محاصيلهن وزيادة الدخل عن طريق استخدام الأساليب الزراعية الحديثة والمبنية على الري الذكي وتقنيات الزراعة العضوية. يعد الدعم الفني والتدريب المستمر من أهم عوامل نجاح هذه المبادرة.[١٩]
- مشروع "مزرعة الأمل" في مصر: تأسست مزرعة الأمل على يد مجموعة من النساء في محافظة الفيوم، حيث تمكنت هؤلاء النساء من تحويل أرض صحراوية إلى مزرعة زراعية مستدامة باستخدام تقنيات الزراعة المائية (الهيدروبونيك). المشروع أثبت نجاحاً كبيراً في تحسين الإنتاج الزراعي ويعد مثالاً بارزاً على كيفية استفادة النساء من التعليم والتدريب لقيادة مشاريع زراعية مبتكرة، وقد أسهمت المزرعة في توفير فرص عمل للنساء في المنطقة ورفع دخل الأسرة.[٢٠]
- برنامج "نساء مبدعات في الزراعة" في لبنان: يهدف هذا البرنامج إلى تمكين النساء الريفيات في لبنان من خلال التدريب على الزراعة البيئية وزيادة فرص وصولهن إلى الأسواق المحلية والدولية. يتميز البرنامج بتقديم الدعم الفني والتسويقي، مما يساعد النساء على الحصول على قيمة إضافية

[١٩] International Day of Rural Women: Empowering women in the agricultural sector in Jordan - Acted

[٢٠] مزرعة قرية الأمل للزراعات المحمية

من منتجاتهن الزراعية، كما أن البرنامج يعزز من استدامة المشاريع من خلال شراكات مع المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية.[٢١]

٩. التوصيات

إن الجهود المبذولة من قبل وزارة الزراعة هي جهود مهمة تسهم بشكل كبير في تطوير المشاريع الزراعية وتسهم في تثبيت صمود المزراعين على أراضيهم، إلا أن هناك حاجة إلى ايلاء أهمية أكبر للمشاريع التي ترأسها نساء لتعزيز صمودهن، ويساعد على تمكينهن اقتصادياً، ويسهم أيضاً في تعزيز الأمن الغذائي للنساء وأسرهن، فإننا نوصي بزيادة الدعم لمشاريع النساء الزراعية سواء من خلال اتخاذ اجراءات وتدخلات لم يسبق تنفيذها أو الاستمرار في التدخلات الجاري العمل عليها ومنها:

١. العمل على توفير برامج للتمويل الميسر للمشاريع الزراعية التي ترأسها نساء، بما يساعدهن على تغطية التكاليف التشغيلية والاستثمار في المعدات الحديثة، والتدريب والتطوير، وشراء الأراضي أو استئجارها. كما أنه من المهم العمل على توفير دورات تدريبية في المناطق الريفية بشكل خاص بهدف زيادة الوعي بين النساء حول المصادر التمويلية المتاحة وآلية الاستفادة من القروض والبرامج التمويلية.

٢. العمل على زيادة المخصصات المالية للمشاريع الزراعية التي ترأسها نساء في الموازنات الحكومية، واعطاء أولوية لهذه المشاريع التي تعزز من مشاركة المرأة في الاقتصاد والإنتاج وصنع القرا.

٣. العمل على تبني سياسات تحمي حقوق النساء في الميراث وتعزز تملكهن للأصول وخاصة الأراضي الزراعية، مما يزيد فرص حصولهن على التمويل وتوفير الدعم القانوني اللازم للحصول على حقوقهن في الميراث، وتعزيز الوعي النساء بحقوقهن في الميراث والآليات التي يجب اتباعها لتحصيل هذه الحقوق، وتقديم المساعدة القانونية بشكل مجاني أو بتكلفة منخفضة لهؤلاء النساء لمتابعة قضاياهن في المحاكم.

[٢١] Support to women's cooperatives and associations in the agri-food sector in Lebanon / دعم التعاونيات والجمعيات النسائية في قطاع الأغذية والزراعة في لبنان

٤. منح بعض التسهيلات لمشاريع النساء الزراعية مثل: اعفاءات ضريبية، توفير خدمات الماء والكهرباء بأسعار مخفضة وغيرها من التسسهيلات التي من شأنها أن تساعد على تقليل التكلفة وزيادة قدرتها التنافسية.

٥. العمل على زيادة انخراط النساء المزارعات في برامج تدريبية متخصصة حول استخدام تقنيات الري الحديثة وعلى إدارة المشاريع، والتسويق وذلك لانجاح مشاريعهن وتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتهن الزراعية.

٦. العمل على تطوير وتحسين البنية التحتية الزراعية، مثل: تطوير شبكات الري، وبناء شبكات ري مستدامة واصلاح التالف منها، وتحسين مرافق التخزين، والطرق الزراعية لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية.

٧. مساعدة النساء صاحبات المشاريع الزراعية في تسويق المنتجات الزراعية، وتوفير برامج تسويق، تساعد على ربط المنتجات الزراعية بالأسواق المحلية والدولية.

٨. اجراء مراجعة للقوانين الناظمة لقطاع الزراعة والسياسات المرتبطة بهذا القطاع بحيث تكون مستجيبة بشكل أكبر لاحتياجات النساء سواء كن عاملات أو صاحبات مشاريع، بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين جميع فئات المجتمع رجالا ونساء وضمان عدم التمييز على أساس الجنس، بما في ذلك: تعويض المشاريع الزراعية التي ترأسها نساء في حالات الكوارث من خلال صندوق درء المخاطر الذي أصبح تابعاً من الناحية القانونية لوزارة الزراعة بناءً على القرار بقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢٤.

٩. توفير الحماية للنساء العاملات في قطاع الزراعة وأفراد أسرهن العاملين في هذا القطاع من خلال ادراجهم ضمن الفئات التي يشملها قانون العمل الفلسطيني لضمان حصولهم على حقوقهم التي نص عليها هذا القانون.

١٠. تشجيع المزارعات على إنشاء التعاونيات الزراعية، ونشر الوعي حول ذلك، وأهميته في تطوير مشاريعهن واستقلاليتهن الاقتصادية كما أن ذلك سيتيح لهن الاستفادة من وفورات الحجم وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق والتمويل.

١١. اجراء مسوحات دورية وتحديث البيانات الخاصة بالقطاع الزراعي والحيازات والملكيات الزراعية، وإشراك وزارة المرأة في اعداد استمارة المسوحات التي ينفذها الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني للتأكيد على تضمنها على مؤشرات ذات علاقة بالنساء بما يقلص فجوة المعلومات في هذا القطاع،

وانشاء قاعدة بيانات تتعلق بالمشاريع الزراعية التي تديرها نساء وتحديث الدراسات الميدانية التي تهدف إلى استطلاع آراء النساء حول الخدمات المقدمة وطبيعة التحديات التي يواجهنها.

أما بالنسبة لقطاع غزة ونظراً لخصوصية ما تمر به المحافظات الجنوبية بسبب ما تتعرض له من جرائم إبادة وقضاء على جميع مقومات الحياة ومنها المشاريع الزراعية وكل ما يرتبط بها من أراضي وثروة حيوانية، فإن الأولوية ستكون لإعادة اعمار القطاع، وتوفير الخدمات الأساسية للسكان، وإعادة بناء البنية التحتية اللازمة للسكان وللمشاريع من مختلف القطاعات ليتم إعادة بنائها وتقديم ما يلزم لدعم صمودها وفقاً لرؤية الحكومة الفلسطينية وتوجهاتها.

قائمة المصادر والمراجع:

- السروجي، فتحي (٢٠١٦): سبل النهوض بواقع ودور المرأة في القطاع الزراعي الفلسطيني، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"– رام الله
- أبو شمالة، نبيل (٢٠٢٠): سياسات القطاع الزراعي الوطني وتقرير تحليل الوضع، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية
- وضع المرأة في النظم الزراعية والغذائية (٢٠٢٤)، منظمة الاغذية والرزاعة للامم المتحدة، روما.
- التجارة والتنمية في دولة فلسطين من منظور النوع الاجتماعي (٢٠٢٢)، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية.
- أبو سيف، فؤاد (٢٠٢٣): واقع القطاع الزراعي في الاغوار بعد السابع من اكتوبر ٢٠٢٣
- الأونكتاد. "التقرير الاقتصادي عن فلسطين" (جنيف، ٢٠٢٣).
- بتسيلم. "تقرير حول الانتهاكات الإسرائيلية في الأغوار" (٢٠٢٣).
- تقرير أداء المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية خلال العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة: وزارة الاقتصاد الوطني، كانون الثاني /يناير ، ٢٠٢٤
- التعداد الزراعي (٢٠٢١): الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.
- مسح انفاق واستهلاك الاسر الفلسطينية في الضفة الغربية، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني: ٢٠٢٣
- احصاءات المرأة والرجل (٢٠٢٣)– الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.
- التقرير السنوي لهيئة العمل التعاوني (٢٠٢٣)
- تقرير بيجين (+٣٠) لدولة فلسطين: اجراءات الدولة المتخذة لتعزيز المسأواة بين الجنسين وتمكين المرأة لخمس سنوات: آيار ٢٠١٩–ايار ٢٠٢٤، وزارة شؤون المرأة (٢٠٢٤).
- مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة"(OCHA) التأثيرات الإنسانية للجدار العازل في الضفة الغربية"، ٢٠٢٢.
- تقرير صادر عن مكتب منظمة الأغذية والزراعة الاقليمي للشرق الأدنى وشمال افريقيا الصادر بتاريخ ٣ اكتوبر حول آثار العدوان الاسرائيلي على قطاع الزراعة في قطاع غزة.
- ملكية النساء الريفيات للأراضي والموارد الإنتاجية (٢٠٢٠): جمعية المرأة العاملة.
- تقرير بعنوان:" الاستيطان بعد ٧ اكتوبر: مصادرة ٥٢ ألف دونم وأكثر من ١٦ ألف اعتداء" تاريخ النشر ٧– اكتوبر ٢٠٢٤ على الرابط: الاستيطان بعد ٧ أكتوبر: مصادرة ٥٢ ألف دونم وأكثر من ١٦ ألف اعتداء (alquds.co.uk)

- ورقة حقائق حول واقع وتحديات العمل الريادي النسوي في القطاع الزراعي بقطاع غزة، Gaza Urban and Peri-Urban Agriculture Platform (GUPAP)، ٢٠٢١
- Gender, water and agriculture assessing the Nexus in Palestine (2023): food and agriculture organization of the United Nation s- Cairo
- مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة بيت لحم وشمال الخليل مشروع التمكين الاقتصادي للمرأة في منطقة بيت لحم وشمال الخليل اتحاد جمعيات الشابات المسيحية في فلسطين
- بدعم من اتحاد لجان العمل الزراعي لمى ولانا تواجهان البطالة بالعودة إلى الأرض كقيمة إنتاجية – اتحاد لجان العمل الزراعي
- Support to women's cooperatives and associations in the agri-food sector in Lebanon / دعم التعاونيات والجمعيات النسائية في قطاع الأغذية والزراعة في لبنان
- International Day of Rural Women: Empowering women in the agricultural sector in Jordan - Acted
- مزرعة قرية الأمل للزراعات المحمية